



فوزية رشيد

عالم يتضير

الوجود الأمريكي المتزايد

في العراق والحوار السري مع إيران!

سياسية مطلعة، في بغداد كشفت أن (واشنطن اقترحت جلسات لحوار سري بينها وبين طهران) ربما في جنيف أو مسقط لمناقشة ملفات مهمة من بينها «الملف العراقي» ودور إيران في العراق فضلا عن الملف النووي الإيراني؛ وأن ذلك سيكون من خلال (وسيط عربي)؛ وأن شرط واشنطن (أن تنقي المحادثات سرية)؛

هذا نرى أن لعبة الكلام الإعلامي حول تضاول اهتمام واشنطن بالعراق وبدول المنطقة ونظما هو مجرد كلام للاستفهام، يقضه الواقع والامتيازات الأمريكية كدفع لتوسيع قواعدنا العسكرية رغم أفول نجم «داعش»؛ لتضيق إلى سفارتها التي هي أكبر سفارة أمريكية في العالم الموجودة في بغداد (٢٠ الف موظف) إلى جانب مناطق تشترها الأخرى في العراق، تضيق إلى كل تلك (وبدون تشريع البرلمان) لوجودها هنا (٢٠ موقعا عسكريا) هي في النهاية لا تختلف في البات عمليا عن «القواعد العسكرية، ولكن (بشكل سري) كما يبدو؛ إذن (الاحتلال الأمريكي لم يتغير)؛ كما في الترويج له إعلاميا وخاطبيا وسياسيا؛ بل هو يسعى إلى ترسيخ نفسه في العراق؛ وبذلك يتضح لصاحب البصيرة أن (المشروع الأمريكي بدوره لم يتوقف أو ينته) كما يتم الإيهام أيضا من بعض المحللين ومنهم عرب؛ ولا تعليق آخر؛

أما بخصوص (الحوار السري) مع طهران والمزعم عقده، هذا إن لم يعقد، والذي يجيد الطرفان (الأمريكي والإيراني) لعبته في حال تسرب أي خبر عنه، ومنه (لعبه) النفخ) فإن واشنطن ورغم كل تصريحاتها التارية يدعي عن (بحث جميع الخلفات) فأين حلفاء واشنطن العرب مما سيتم بحته سرية عن (دولهم) من هذا الحوار الذي يأتي في خضم تزايد (الخطاب العدائي) المتبادل بين واشنطن/ترامب وطهران/خامنهئي؟

لقد عرفنا ما أنتج «الملحق السري» في الملف النووي، من تزايد الإزهاق الإيراني في المنطقة، وتزايد توسعها، فما الذي سيستجته (الحوار السري) عند هذه المرحلة من مصائب جديدة، وماذا نتعدن أن واشنطن حليف استراتيجي؟ إن كنت تعلم فلتك صريحة، وإن كنت لا تعلم فالمصيبة أكبر؛

هل وصلت الرسالة!؟

في السنوات الماضية وحيث حوار ١+٥ حول الملف النووي الإيراني، كان في جزء مهم منه حوار سري، رغم أنه يتعلق بأمر فادح حول التخطات الإيرانية ومصير دول الخليج العربي والمنطقة، وهو ما تضح بعد ذلك أن الجانب السري هو الذي أدى إلى فتح باب (الشراة الإيرانية) في التسرع في العديد من الدول العربية بتواطؤ أمريكي غربي؛ وتم تثير ذلك لاحقا، بأن «عهد أوباما» كان قد جاء في خضم (مشروع الفوضى والتفويض)، وأن «عهد ترامب» سيكون مختلفا، وهو ما لم يحدث حتى الآن؛

وقيل وقيل... وبين ما قبل إن أمريكا تراجعت عن اهتمها بالشرق الأوسط؛ وأنها بذلك تركت فراغا سياسيا أو جيواستراتيجيا تحاول دول أخرى ملته، منها روسيا وعلى المستوى الإقليمي إيران وتركيا؛ وكذا تكرر أن مجيء ترامب لن يغير (الجوهر) في الاستراتيجية الأمريكية، لا تجاه أنواتها (إيران وقطر خاصة) ولا تجاه دول الخليج والدول العربية، حتى وإن تغيرت بعض السيناريوهات السابقة؛ فجاء «ترامب»، ومهمته (استنزاف الأموال الخليجية) بطرق مختلفة - وقد قال ذلك بوضوح في عدة فيديوهات قبل وبعد رئاسته- ثم القضاء على القضية الفلسطينية بإلحاح الفادح بحل الدولتين، ثم الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية للكيان الصهيوني، والعمل على تهويد فلسطين كلها بحيثيات «صفقة القرن»؛ التي لم ينشر الكثير من خباياها بشكل علني حتى الآن؛ إلى جانب تعزيز الوجود الأمريكي في العراق وسوريا، وبحث «ترامب» يرى أنه لا بد من الاستفادة الكاملة من الخط السري وثروات العراق عبر (الاستيلاء)؛ وهو الخط الذي تعسر عليه إيران أيضا هناك؛

ويغلب على المجالس العليا لكثير من الجامعات المرموقة وقاداتها الإدارية أن أعضائها من الرتب العلمية العليا، ونظرة إلى المناصب التنفيذية في الجامعات وعندا عامة والمتعلقة في رؤساء الأقسام والعمداء فإن السمة الغالبة عليهم أنهم من الرتب الأكاديمية الدنيا في كونهم دون درجة الأستاذية (بروفيسور)، وذلك خلافا للجامعات المرموقة التي يغلب على أعضائها أنهم من الرتب الأكاديمية العليا. ولعل أقرب مثال لنا هي الجامعات السعودية، حيث يغلب على وكلاء الجامعات فيهم وعمدائها أنهم من الأساتذة، فعلى سبيل المثال يغلب على أعضاء مجلس جامعة الملك عبدالعزيز أنهم أساتذة، وأن ثلاثة من أصل أربع وكلاء مديري الجامعة هم من الأساتذة، علاوة على كون رئيسها أستاذًا، وغالب أعضاء مجلس جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من الأساتذة، ونصف الجامعة ضمن أقوى ثلاثمائة جامعة على مستوى العالم.

ولا شك أن التغافل عن مثل تلك الأعراف علاوة على أنها تخلق إحباطا نفسيا لدى الأكاديميين، وتحد من عطائهم العلمي والتعليمي، فإنها معيبة أكاديميا وتحط من قدر الجامعة، حيث تسيء الأمور فيها وفق أعراف غريبة على التعليم الجامعي، ولا بد من العمل الجاد على تصحيح مثل تلك العيوب حتى لا يفقد في نظامنا العلمي الجامعي، أو يشكك في مصداقية نظامنا التعليمي العالي. والله من وراء القصد.

عليك أن تستعدوا للصدمة للغة قبل أن تستمعوا إلى الخطاب التي ستلقى في اللقاء السنوي الذي ينظمه اللوبي الإسرائيلي - أعني لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية، إيباك، سيتعاقب الخطاب الواحد تلو الآخر وسيستخدمون كلمات يفلتون أنكم تفهمونها غير أنهم سيستخدمون نفس تلك الكلمات لتشيبه معناها الأصلي بشكل يشعركم بالسخط وتقذفوهم معه كل صبر.

في اليوم الأول -على سبيل المثال- خطب الرئيس الجديد للوبي الإسرائيلي مورت فريدمان والحكامة الديمقراطية السابقة جينفر جرانجهولم وراشا يشنان حملة شعواء على كلمة «التقدمية»، استندت جينفر على نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا والتي أظهرت أن إسرائيل قد فقدت تأييد اليسار في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فريدمان فقد راح يناشد القداميين ويقول لهم إن «التقدمية» في صلب قصة إسرائيل، بنت جينفر على نفس هذه الفكرة وأعلنت أنها باعتبارها «تقدمية»، تؤكد تأييدها الكامل لإسرائيل «الدولة التي وفرت الرعاية الصحية للجميع وتولت حماية حقوق النساء وحقوق الفئات الاجتماعية الأخرى. إن إسرائيل جنة التقدمية».

لقد لجأنا للمحدثان حقيقة أن هذه «الجنة» قد تحولت في الواقع إلى دولة الإرتهايد، تكسر الفصل العنصري وتحتل وتقمع ملايين السكان الفلسطينيين وتجردهم من حقوقهم وتدوس على حرياتهم وتصادر أراضيهم بالقوة حتى حولت تفاصيل حياتهم اليومية إلى جهنم لا تطاق.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، فكلمتا متحدت متفرقت أكثر في وحل الإسرائيلية إلى التيارات اليمينية كلما تفرقت أكثر في وحل الفساد وانتهكت الحريات الدينية وازدادت تعلقا بدونك ترامب. من المبالغة القول إن هؤلاء «تقدميون»، إن كلمة «تقدمية» لها معناها غير أنها لا تعني إسرائيل ولا تمت لها بأي صلة.

لقد صدمت أيضا بما قالته السفيرة الأمريكية نيكي هاييلي والتي اعتبرت أن منظمة الأمم المتحدة تمنع في الضبط على إسرائيل، لأن العالم يجر باستمرار الأزمات التي تدور السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. هكذا إن نقاب الحقيقة والواقع جازعا معا رأسا على عقب.

إن الأمم المتحدة لا تتسلسل على إسرائيل بل إن إسرائيل هي التي تتسلسل على الشعب الفلسطيني باستمرارها في انتهاك القوانين والمعاهدات الدولية، فمفضلة الأمم المتحدة هي المؤسسة التي أنشأت إسرائيل وهي التي حددت شروط السلام العادل والدائم، كما أنها المكان الذي تناقش فيه الشكاوى المتعلقة بسبب السياسات التصفية الإسرائيلية. إن الفلسطينيين يلجؤون إلى رحاب هذه المنظمة الدولية غير أن ذلك لا يمثل تسلطا على إسرائيل بقدر ما يمثل الممارسة الصحيحة.

إن الأمر يتطلب أكثر من مجرد قدر بسيط من الوفاة كي يصل الأمر هؤلاء المحدثين في مؤتمر إيباك ويتهمون منظمة الأمم المتحدة بالتسلط على إسرائيل، فقد ظل هذا اللوبي يعتمد دائما على الكونجرس الأمريكي من أجل تكريس تسلطهم على الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال من خلال وضع قوانين وتشريعات قهعية يمنية في الوقت نفسه يعمل الكونجرس على تسليح إسرائيل ومحتها شيكا على بياض في تستخدمه مني تشاء في انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني.

كما يأتي بعد ذلك الحديث بأسلوب جورج أورويل عن «السلام والمفاوضات بين الدولتين»، وهو حديث لا يمت بأي صلة إلى الواقع، فالانقلاب الذي يسيطر الآن على الحكومة الإسرائيلية لم يعد يؤيد مبدأ حل الدولتين بعد أن ظلوا يزعمون على مدى أعوام أنهم يؤيدون هذه التسوية غير أنهم فعلا ذلك وفق شروط تجعل من الصعب تلبيتها أو تحقيقها في أرض الواقع.

لقد ظل القادة الإسرائيليون يزعمون أنهم يريدون «إجراء مفاوضات من دون أي شروط مسبقة تتوخ بإقامة دولتين، غير أننا بدأوا بعد ذلك بوضع الشروط تلو الأخرى من قبيل الإبقاء على المستوطنات والتخلي عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة مع رفض تقديم أي تنازل بخصوص السيادة على القدس المحتلة واستمرار السيطرة الإسرائيلية على هضبة نهر الأردن ومختلف المنافع الحدودية.

غرائب الأعراف الأكاديمية في التعليم الجامعي

كثيرة، وعرفي دول عدة، وقد عاصرت في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران عند عمادته «الشؤون الأستاذة والموظفين» -مع ملاحظة تسمية العمادة «بالأستاذة والموظفين»- حتى لا يستغلي الموظفون على الأكاديميين، وقد كنت حينها طالبا، ويرجع له الفضل في وضع كثير من أنظمة جامعة البحرين عند بدئها، ثم اعتلى رئاسة الجامعة رؤساء منهم سابق إلى الخيرات، ومنهم مقتصد.

إن قرارات تعيين رؤساء الجامعة تصدر من الجهات العليا، وما إن يعين الرئيس حتى تهفو عنه إلى الوزارة. وما دون الرئيس من تعيينات يكتنفها كثير من الغموض، وتكاد تكون مفاجية للشفافية. ولعل من أهم السمات التي ترفع وتخفض من حظ المرشحين لمثل تلك التعيينات الجامعية تكمن في توجهات المرشح السياسي، والفكرية، ومدى قدرته في تضخيم الإيجابيات للمسؤول والتخالف عن السلبيات، ونوعا اعتبار عادل لكفاءة المرشح، والكلام على وجه العموم لا الشمول الكلي، ولعل من يقوم بترشيح مثل أولئك يتعزز بقوة وطنية مرشحه، وكان أهل الكفاءات أقل وطنية من الآخرين، أو غير وطنيين، ولعلهم لم يجدا متسعا من الوقت للجلوس الطويل مع المسؤولين لتسويق أنفسهم، أو تحين الفرصة للظهور أمامهم، فكيف يرى من أجهد نفسه سنين كثيرة لنيل شهادته، ومر بجميع المراحل الأكاديمية، في مثل تلك المؤسسة!؟

ونحن لا نعرف كيف يكون التطوير مكان إذا ما أهملنا أركان التغيير، وأدوات التنافس المتمثلة في معرفة السلبيات وعلاجها، ودراسة الأخطار وتلافياها، والبحث عن الفرص واقتناصها، ومعرفة نقاط القوة والتركيز عليها لتتجهت، ولا يخفى على كل ذي بصيرة خطورة استبعاد الكفاءات من المناصب الأكاديمية والعلمية المهمة على مستقبل التعليم العالي، وخطورة إسناد المهام العليا إلى من هم دون المنصب أحقية، وإن كان بعض أولئك المستحقين يربك من تلك المناصب؛ لأنها تعرقل إنتاجه العلمي.

ولا يخفى على أحد هجرة كثير من مثل تلك الأعراف العلمية إلى دول الجوار بل والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، أو لجورهم إلى التفاضل المبكر. إن نسبة البحرينيين إلى الأجانب في مختلف الرتب الأكاديمية ليست في صالح المواطن في غالب الأقسام العلمية، فهي دون النصف بشكل واضح، وإن كانت هذه النسبة في صالح الجورين وهو يتعلق بالوظائف الإدارية ومساعدي



بقلم:

د. هاشم المدني

نشره عددا كبيرا من الأبحاث في دوريات علمية محكمة ومرموقة. يلي تلك الرتبة الأستاذ المشارك، وشيخها مر بشروط علمية دقيقة، ثم الأستاذ المساعد -وتجاوز هذه الرتبة لحاملي درجة الدكتوراه- فسر تخرجهم، وإن كانت أبحاثهم محدودة، أو معدومة، ويلى كل أولئك المحاضرون، ثم المدرسون. والعرف العام في مثل تلك الترقيم ألا يراس الأستاذ من هم دونه في الرتبة العلمية في إدارة العمليات العلمية، والتعليمية إلى حد ما. والاستثناء إلى مثل ذلك محدود كعدم توافر البديل المماثل، أو عدم رغبة الأعلى رتبة في ترؤس مهمة ما في تلك المؤسسة.

ومن شأن مثل تلك الأعراف إعداد كفاءات راقية وواعية تسهم في تطوير البلد وارتقائه، فعلى سبيل المثال شغلت (كونداليزا رايس) -وزيرة الخارجية في الحكومة الأمريكية في المدة من ٢٦ يناير ٢٠٠٥ إلى ٢٠ يناير ٢٠٠٩- منصب مديرة جامعة ستانفورد لست سنوات في المدة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩، وتحمل (رايس) رتبة الأستاذية. كما أنها عادت إلى جامعة ستانفورد أستاذة في العلوم السياسية بعد أقل من شهرين من انقضاء مدتها وزيرة للخارجية. ولا تزال (رايس) بعد أن تعدى عمرها ٦٤ عاما- تعمل في ستانفورد التي تعد ثالثا أقوى جامعة عالميا، ولا تسبقها إلا جامعة أكسفورد وكمبريدج، وسيأتيها في الترقيم معهد كاليفورنيا للتقنية، والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه هو ما مدى التزام الجامعات عندما ينقل تلك الأعراف، من أجل أن تخرج لنا مثل تلك الكفاءات؛ وإن كانت (كونداليزا رايس) بمكراها قد أسأت إلى خلق كثير، ودول عدة من خلال نظرياتها المتعلقة بعلوم الحياة.

وتهوي الجامعات في قدح سحيق، وطعن شديد، وضعف في الأداء عند إدخالها بمثل تلك الأعراف الأكاديمية. وأخشى أن أقول إن عددا من تلك الأعراف الأكاديمية تكاد تكون شكلية في كثير من جامعاتنا العربية، بما في ذلك جامعاتنا الوطنية. ولعل من أهم تلك الأعراف المتجاهلة في جامعاتنا هي تلك المتعلقة بالتراتبية العلمية في التعيينات الأكاديمية، وما يتبعها من إبعاد الكفاءات العلمية لكثير من تلك التعيينات. فعلى سبيل المثال لنحظ وجود أستاذين فحسب من بين سبع رؤساء تولوا إدارة جامعنا الوطنية، وقد عارضتهم جميعا «ولا يبتئك مثل خبير»، ومن حسن حظ الجامعة أن تم اختيار أستاذ ليدبرها عند نشأتها، وهو أ.د. مروان راسم كمال. وقد كان صاحب خبرة علمية كبيرة، وخدم في جامعات

يرتبط الترقيم التفاضلي العالمي للجامعات وسمعتها العلمية بمدى التزام وانضباط إدارتها العليا بأهداف التعليم العالي، والبحث العلمي فيها. وقد أكدت مثل تلك دراسة في مجلة «علوم السلامة»، وهي دورية علمية مرموقة ومحكمة تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد وجدت الدراسة أن انضباط قيادة الجامعة وثقل علاقة نوعية قوية بسمعة الجامعة وترتيبها العالمي. إن ترتيب الجامعات المرموقة -من مثل أكسفورد، وكمبريدج، وهارفرد، وستانفورد، التي تأتي على رأس هرم الترقيم العالمي لأقوى الجامعات في العالم وفق عدد من التصنيفات العالمية- دفع الجامعات الأخرى التي تسعى إلى إيجاد موطئ قدم لها ضمن ترتيب الجامعات المائة الأولى في العالم إلى الاهتمام بالعوامل التي ترفع وتخفض من مستوى الجامعات. وذلك وفقا لم استنتجها الباحث (ناسوير جابون) ومجموعته العلمية في دراسة لهم في الدورية العلمية المشهورة والموسومة «بضمان جودة التعليم، وتمكن أنهم تلك العوامل -وفق ما استنتجها (جابون) ومجموعته- في إدراك الإدرات العليا للجامعات بأمر عدة، يأتي على رأسها وعيها بالفساد عامة -وفي التعليم والبحث العلمي خاصة- وقوة إرادة القيادات العليا بالجامعة بالانضباط، وحرية الصحافة، ولعل ما لم يسترعى النظر في تلك الدراسة هو تساوي الأثر السلبي لضعف الكفاءات التي تدير الجامعات بالفاسد في المجتمع وتقبيد الحريات الإعلامية في تبنى المستوى العلمي لتلك الجامعات. ومن ثم جرأها من منتهى معلول. علاوة على ذلك فقد وجد (سيزمان)، و(سريغناسن)، و(بون) أن فشل كثير من المؤسسات -ولا سيما التعليمية منها- عائد إلى فقدان إدارتها العليا الالتزام والإرادة في التغيير.

السؤال المنطقي بعد كل ذلك المقدمة أين موضع جامعاتنا من كل ذلك، حيث السواد الأعظم من رؤساء الأقسام ومديري المراكز فيها هم من الرتب الدنيا علميا وأكاديميا وإن اعتذر لبعضهم بالخرية العلمية؛ أي أنهم لم يجتهدوا في ترقية أنفسهم، فأنى لهم ترقية جامعة بأكلها، أو حتى كلية بعومها، أو حتى دون ذلك؛ والمثل العربي يقول «فاقد الشيء لا يعطيه!!!»، والأسباب المؤدية إلى عدم ارتقاء مثل أولئك كثيرة، منها ما هو مرتبط بالانضباط ذاتة، ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسة التعليمية التي يعمل فيها، وليس هنا موضع نقاش ذلك.

تكاد الأعراف الأكاديمية العالمية تكون معروفة وجليه في إدارة الجامعات ونظمتها، ولا سيما المتعلقة بالتراتبية الأكاديمية، والصلاحيات الممنوحة لكل رتبة، فالأساتذة أي «البروفيسور» أعلى سلطة علمية في الجامعات وتحتها الجامعات المستحقية بعد جهد طويل لا يقل عن ١٠ سنوات يقضيها المتقدم لتلك الرتبة في التدريس الجامعي، وفي

عندما تفقد الكلمة معناها!

في تلك الأثناء وخلال العقدين الماضيين، أي منذ انتخاب بنيامين نتانياهو أول مرة رئيسا للحكومة الإسرائيلية في فترة التسعينيات من القرن الماضي، تضاعف عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة أربع مرات مع استمرار توسيع المستوطنات وبناء أخرى جديدة.



بقلم:

د. جيمس زعبي

في ظل هذا الواقع فإن ما يحدث على السخنة أن رئيس لوبي إيباك قد أعلن هذه المرة تأييد منظمته لحل الدولتين -في خطوة غير كافية وجاءت متأخرة جدا- غير أنه ما لبث أن زعم أن حل الدولتين هدف يصعب تحقيقه، وأنه باللائمة في على مسلسل الفشل الفلسطيني.

لقد بات واضحا في نهاية المطاف أن قبول إسرائيل بمبدأ الدولتين كنسوية للصراع التاريخي مع الفلسطينيين كان مجرد مناورة تكتيكية لتعطيل المسار أو كوةة للثوت التي تخفي سياسة الاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية وبالتالي فرض واقع الاحتلال الدائم على الشعب الفلسطيني.

في ظل هذا الواقع فإن ما يحدث على السخنة أن رئيس لوبي إيباك قد أعلن هذه المرة تأييد منظمته لحل الدولتين -في خطوة غير كافية وجاءت متأخرة جدا- غير أنه ما لبث أن زعم أن حل الدولتين هدف يصعب تحقيقه، وأنه باللائمة في على مسلسل الفشل الفلسطيني.

لقد بات واضحا في نهاية المطاف أن قبول إسرائيل بمبدأ الدولتين كنسوية للصراع التاريخي مع الفلسطينيين كان مجرد مناورة تكتيكية لتعطيل المسار أو كوةة للثوت التي تخفي سياسة الاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية وبالتالي فرض واقع الاحتلال الدائم على الشعب الفلسطيني.

وكان ذلك لم يكفهم، فقد كان هناك من يردد المزاعم ويدعي أن «مقايير الإسرائيليون يفتنون بمناقشة بلخافة العالمية، ويشند على ضرورة مواجهة ما يروجوه الفلسطينيون من «أخبار زائفة»، عن زعم معاملة جيش الاحتلال للأطفال الفلسطينيين، تردت أيضا مزاعم يدعي أصحابها أن إسرائيل على وشك تحقيق السلام مع جيرانها العرب لولا أن الفلسطينيين هم الذين يقبلون المسار.

تم التطرق أيضا إلى مشروع «قانون مقاطعة إسرائيل» في نسخة الجديدة المعدلة وقد برهن اللوبي الإسرائيلي -إيباك- عن أسلوبه المقلوب بعد في التعامل مع هذا النص، فعندما طرح مشروع القانون أول مرة سارعت المنظمات التحريية إلى انتقاده واعتباره انتهاكا صارخا لحرية التعبير الصحيحة بالدستور.

وسعيلا إلى احتواء الأمر أدخلت إيباك بعض الكلمات التي قالت فيها: «لا شيء في مشروع القانون يمكن أن يفهم منه ما يطل انتقاصا أو انتهاكا لأي حرية محمية بمقتضى التعديل الأول للدستور الأمريكي». المتسككة أن مثل هذا الكلام يمثل كلما غير ملزم وهو لا يؤثر بأي حال من الأحوال على مسودة قانون مقاطعة إسرائيل والتي لا تزال تنص على معاملة كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل، بعبارة أخرى، «نحن لن ننتهك التعديل الدستوري الأول لكننا سنعمل على ذلك».

تمكن المشكلة في أن هناك من يؤمن بها بحال الفتازيا المتعلق على رأسه والذي صنعه اللوبي الإسرائيلي إيباك وشركاؤه الإسرائيليون. لقد راح الكثير من المشهور والإياد يصقون بحجارة وهم يسمعون هذا الكلام المصوغ والمزاعم الصارخة. أما نواب الكونجرس فقد راحوا يتهافتون على التبعير عن استعدادهم التام ويؤكدون على ولائهم الكامل لإسرائيل.

الحكاية لن تنتهي عند هذا الحد بطبيعة الحال. فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن هناك بعض التحولات الواعدة في صلب الرأي العام بشأن المسائل والقضايا التي تتعلق بإسرائيل والفلسطينيين. يظل الرأي العام الجمهوري مدفوعا بالنتائج اليمينية المتقلبة في المسحجين الإنجليبيين والمحافظين الجدد، الموالين ولاء تاما لإسرائيل.

أما من الجانب الآخر فإن الديقراطيين يظلون مقسمين في تأييدهم لإسرائيل حيث إن الشباب والاقليات لم يعقدوا بنخدوعن بخطاب اللوبي الإسرائيلي -إيباك- وقد بدأوا يعبرون عن تأييدهم المتزايد للفلسطينيين. في الأثناء يظل هذا الصراع ما بين الواقع والوهم قائما على أشده.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

○ استشاري السلامة المرورية بالإنسكرا بالأمم المتحدة

ما وراء حملة الاضطهاد والاعتداءات الهجبية ضد المسلمين في سريلانكا!

قتل شاب بوذي وجرح العديد من الشباب المسلمين نتيجة الحرائق... وبدأت ظواهر التقسيم بين الكوونات الدينية في سريلانكا فقد تخندق البوذيون أصحاب الأغلبية السكانية (٧٥٪) والأقلية الأخرى من التاميلية الهندوس والمسيحية والمسلمين.. وخشى من بدء شرارة الحرب الأهلية في جميع جغرافية الجزيرة الحاملة والتي أطلق عليها الملك جورج السادس من مجلس الأمن ضد الدول العربية والإسلامية لصالح دولة سريلانكا!

يا سادة مع جل احترامي لإعلانكم الاستنكاري العربي والإسلامي أنك لستم أن هذه الفقرة اليمينة لن تعيد الحياة لأكثر من ٢٠٠٠ شهيد مسلم بوريي مسلم من ديراهم وجرح المساجد والمدارس والمتاجر في كنادي الشمالية الآن، وسلب وحرقت ممتلكاتهم.

إن سياسة الإبادة الجماعية الفاشية التي تنفذها العصابات الكهنوتية البوذية في ميانمار وسريلانكا ضد المسلمين بتخطيط مسبق عدائي ضد المواطنين المسلمين الذين تمثل أقدس صنوف التمييز العرقي والديني ومعاداتها لقوميتهم ودينهم، تتعارض وتتناقض مع نصوص الميثاق الدولي لحقوق الإنسان وكل المعاهدات والمواثيق الإنسانية والتي جاءت بها معاهدات جنيف وميثاق تأسيس الأمم المتحدة والقوانين الدولية، والمجتمع الدولي مازال في سبات عميق!

○ عضو هيئة أمناء، منتدى الفكر العربي - عضو جمعية الصحفيين السعوديين - alsadoun100@gmail.com



بقلم:

د. عبدالله

المكون الإسلامي، ويلتقي النشاط العدائي الديموي للبوذيين في بورما وسيلان في أشكال الحقد الاجتماعي مع جميع المجتمعات المتعددة المكونات الدينية من مسيحيين وهندوس ومسلمين، إلا أن ممارسة الكهنة كانت في ميانمار بالأساس واليوم في سريلانكا بتحريض أتباعهم وممارسة أعمال القتل والاغتفال لأبناء الأقلية المسلمة في منطقة أركان البورمية، وحاليا كنادي السيلانية وممارسة صنوف عديدة من الأجرام ضد المسلمين وجرح متناجرهم والتعرض بمشاعر النار المحرقة للمساجد والمدارس الإسلامية في منطقة كنادي القريبة من العاصمة كولومبو.

كل هذا الاضطهاد والتصفية العرقية الوحشية تحدث في بلدين تميزان بالأكثرية البوذية يفصلهما المحيط الهندي بنحو ألف ميل وهما ميانمار (بورما) وسريلانكا، وما يحدث على الحيرة والتعجب من المسلمين في هاتين البلدين يظلون الأقلية المسلمة وينسبهم من السكان نحو ١٠٪ كما أن المسلمين في سلان من طبقة التجار والمزارعين ولا يتدخلون في العملية السياسية وليس لهم أحزاب تمثلهم ومؤسسات محدودة في التعليم الإسلامي.

ومن أسباب الاعتداء على المناطق الإسلامية بسخف اعتراضات الكهنة البوذيين على الطريقة الإسلامية لنديج الدواجن والماشية، وقد نظم أعضاء منظمة (البوذويان سينا البوذية، مسيرة كبرى ورفعوا شعارات بمقاطعة كل المؤسسات والمتاجر الاستهلاكية التي تحتمل اسمها إسلامية مع المطالبة بتجديد الأصناف الاستهلاكية

تعليم بوذا يدعو إلى احترام الإنسان وحرية والتعايش الاجتماعي مع جميع المجتمعات المتعددة المكونات الدينية من مسيحيين وهندوس ومسلمين، إلا أن ممارسة الكهنة كانت في ميانمار بالأساس واليوم في سريلانكا بتحريض أتباعهم وممارسة أعمال القتل والاغتفال لأبناء الأقلية المسلمة في منطقة أركان البورمية، وحاليا كنادي السيلانية وممارسة صنوف عديدة من الأجرام ضد المسلمين وجرح متناجرهم والتعرض بمشاعر النار المحرقة للمساجد والمدارس الإسلامية في منطقة كنادي القريبة من العاصمة كولومبو.

كل هذا الاضطهاد والتصفية العرقية الوحشية تحدث في بلدين تميزان بالأكثرية البوذية يفصلهما المحيط الهندي بنحو ألف ميل وهما ميانمار (بورما) وسريلانكا، وما يحدث على الحيرة والتعجب من المسلمين في هاتين البلدين يظلون الأقلية المسلمة وينسبهم من السكان نحو ١٠٪ كما أن المسلمين في سلان من طبقة التجار والمزارعين ولا يتدخلون في العملية السياسية وليس لهم أحزاب تمثلهم ومؤسسات محدودة في التعليم الإسلامي.

ومن أسباب الاعتداء على المناطق الإسلامية بسخف اعتراضات الكهنة البوذيين على الطريقة الإسلامية لنديج الدواجن والماشية، وقد نظم أعضاء منظمة (البوذويان سينا البوذية، مسيرة كبرى ورفعوا شعارات بمقاطعة كل المؤسسات والمتاجر الاستهلاكية التي تحتمل اسمها إسلامية مع المطالبة بتجديد الأصناف الاستهلاكية